الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٥٢
المعقودة يوم الجمعة
٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية والخمسين

الرئيس : السيد بيغار (أيرلندا)
(نائب الرئيس)
ثم: السيد سيسي (السنغال)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

../..

هذه المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/49/SR.52
12 September 1995
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البنـــد ٩٧ من جـــدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/49/38 (الملحـــق رقـــم ٣٨)، و A/49/176، و A/49/204-E/1994/90، و A/49/205-E/1994/91، و A/49/217-E/1994/103، و A/49/287-S/1994/894 و Corr.1، و A/49/308 و A/49/314، و A/49/327 و Corr.1، و A/49/349، و A/49/354، و A/49/365-E/1994/119، و A/49/378، و A/49/381، و A/49/462 و Corr.1، و A/49/506 و A/49/532، و A/49/587 و Corr.1؛ و A/C.3/49/13).

١ - السيدة تريزا أونتيبيروس (بوليفيا): أعلنت أن مسألة النهوض بالمرأة، التي تشغل منظمة الأمم المتحدة منذ زمن طويل، تتسم بدينامية جديدة منذ أن اكتسبت بعدا أوسع نطاقا، وتغطي إدماج المرأة في التنمية، والصراع من أجل إحلال السلام والتعاون الدولي. وقالت إنه لابد مع ذلك من ملاحظة أن الهوة القائمة بين الجنسين لم يتم رأبها بعد، وأن عدم المساواة القانونية والفعلية ما زالت قائمة بين النساء والرجال. وذكرت أنه لم يعد يكفي اليوم التأكيد على أن حقوق المرأة هي حقوق أساسية؛ وينبغي أيضا توسيع نطاق المفهوم الذي نتصوره تقليديا عن دور المرأة داخل الأسرة، والمجتمع المحلي والحكومة، ليبلغ مستوى وضع السياسات واتخاذ القرارات.

٢ - وذكرت أن جميع الدول تقريبا قد أقرت المبادئ المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي وضعتها الأمم المتحدة وأنشأت محاكم وطنية مختصة بهذه المسألة، ولكن نادرة هي الدول التي اتخذت تدابير عملية لكفالة الإدماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي التام للمرأة من خلال إزالة العوامل التي تعيق ذلك في ميادين العمل والتعليم والصحة والمشاركة في الحياة السياسية ومكافحة الفقر، وحالات الصراع المسلح والعنف التي تقع النساء ضحايا لها.

٣ - وأضافت قائلة إن الجهود المبذولة في بوليفيا في هذا المجال تصطدم بعواقب تعود الى التنوع الإثني والثقافي واللغوي في البلد الى جانب وجود طبقات اجتماعية تحدد إمكانيات الادماج الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي للمرأة. وذكرت أن لسياسة التنمية التي تتبعها الحكومة هدفا مزدوجا يكمن في تحسين شروط المعيشة للسكان وتشجيع المشاركة الشعبية. وقالت إنه تم اعتماد نصين لقانونين أساسيين، يتناول الأول إصلاح نظام التعليم والتعليم الثنائي اللغة ويتعلق الثاني بالعنف الممارس ضد المرأة. وأضافت أن مسائل المرأة التي لم تكن تهم في السابق إلا المنظمات غير الحكومية تشكل الآن موضوع المناقشات داخل المجتمع المدني والحكومة، وكذلك على مستوى الأحزاب السياسية، واللجان المدنية والجمعيات المهنية، مما ينبغي أن يسمح بالنظر إليها من زاوية جديدة مع الأخذ في الحسبان تعقد العلاقات بين الجنسين. وأعلنت أن السياسات الاجتماعية تأخذ منذ مدة وجيزة هذه الاعتبارات في الحسبان، وأن المنظمات النسائية البوليفية قد زادت أهمية وأن بعض النساء موجودات حاليا داخل أجهزة صنع القرارات. وأضافت أن التقدم المحرز حتى الآن يبقى مع ذلك بطيئا وغير كاف.

(السيدة تريزا أونتيبيروس، بوليفيا)

٤ - واسترسلت قائلة إنه في إطار الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، أنشئت لجنة وطنية تحضيرية ووضع تقرير وطني متعلق بالنهوض بالمرأة البوليفية تحت إشراف وزارة التنمية الاجتماعية. وأعربت عن أملها في أن يتيح المؤتمر للدول الفرصة لإعادة تأكيد إرادتها السياسية في النهوض بوضع المرأة نظرا لأنه تقع عليها بالدرجة الأولى مسؤولية توسيع نطاق الامكانيات التي تتمتع بها المرأة من أجل المشاركة بوصفها فاعلة ومستفيدة في مكافحة عدم المساواة التي تقع ضحيتها. وأضافت أنه ينبغي أخيرا أن يرمي التعاون الدولي وبخاصة مع عدد من البلدان النامية مثل بوليفيا الى تعزيز قدرة المؤسسات الموجودة من أجل إتاحة الفرصة للنساء للمساهمة بصورة فعالة ومباشرة في عملية التغيير.

٥ - وأعربت ممثلة بوليفيا عن شكرها للأمين العام للتقارير التي قدمها في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالنهوض بالمرأة، وأعربت عن سرورها للجهود التي بذلها لبلوغ الأهداف المحددة الرامية الى تحسين وضع المرأة في الأمانة العامة، وبصورة خاصة في مناصب صنع القرارات.

٦ - السيدة موتا (هولندا): قالت إن حركة النساء في هولندا هي التي اختارتها من أجل أن تدافع داخل منظمة الأمم المتحدة عن مصالح المرأة، الأمر الذي يبرهن على أنه حتى الآن وفي نواح عديدة، لا يمكن التحدث إطلاقا عن المساواة. وقالت إن المرأة هي المسؤولة عن علاج هذا الوضع على المستويين الوطني والدولي.

٧ - وتابعت كلمتها قائلة إنه يجري الاستعداد في كل مكان تقريبا لانعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي سينعقد في عام ١٩٩٥ في بيجينغ لدراسة مسألة عدم المساواة في وضع المرأة. وذكرت أنه تم في هذا الصدد تنظيم خمسة اجتماعات وأن نتائجها سوف تجمع في شكل برنامج عمل يكون بمثابة الوثيقة الختامية للمؤتمر وتتمحور حوله مواضيع المساواة والتنمية والسلم.

٨ - وقالت إن المساواة تبقى هدفا بعيد التحقيق. وإن المرأة بالرغم من اضطلاعها بجزء حيوي في الحياة اليومية، إلا أنها في خدمة المجتمع أكثر بكثير مما هي في موقع القيادة. وذكرت أنه لا يمكن التحدث عن المساواة إلا عندما تمثل المرأة في جميع مستويات صنع القرارات. ولذلك ينبغي على الرجل كما ينبغي على المرأة أن يكونا على وعي ليس فقط بوجود التباينات فحسب بل أيضا حقوق المرأة وطريقة تحقيقها. وذكرت أنه يجب على المرأة، علاوة على ذلك أن تتزود بالكفاءات التي تتيح لها تحديد مصيرها وأن تحدد خيارات لا تمليها عليها اعتبارات ذات طابع تقليدي أو ثقافي بل تمليها تطلعاتها وطموحاتها الخاصة.

(السيدة موتا، هولندا)

٩ - وأردفت قائلة إنه علاوة على التعليم الذي يعتبر عاملا من عوامل النجاح المهني والارتقاء الاجتماعي، تحتاج المرأة الى إمكانية الحصول على الرعاية الصحية ذات النوعية وذات الكلفة المعقولة، والتمكن من تحديد خياراتها في مجال وسائل منع الحمل بحرية.

١٠ - وذكرت أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة قد شدد على الدور الرئيسي الذي تضطلع به المرأة بوصفها فاعلة في التنمية ومستفيدة منها، في عالم كثير التغير، وهذا ما ينبغي أن يشدد عليه مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سوف ينعقد في كوبنهاغن. وأعلنت أنه لا يمكن تحقيق المساواة الاجتماعية وتقاسم المسؤوليات، والتنمية والنمو إلا في جو من السلام.

١١ - واستطردت قائلة إن اعتماد إعلان القضاء على العنف ضد المرأة يسجل مرحلة جديدة في سياسة منظمة الأمم المتحدة. وإن قرار تعيين مقرر خاص يختص بدراسة حالة العنف الممارس ضد المرأة يشكل أيضا علامة بارزة. وأضافت أن تعيين المقرر الخاص قد سمح، فضلا عن ذلك، بتوجيه انتباه مركز حقوق الإنسان الى هذه المسألة وساهم في جعلها إحدى جوانب السياسة العامة في مجال حقوق الإنسان. وذكرت أنه ينبغي لهذه السياسة أن تصبح أكثر فعالية وأكثر دقة فور بدء التعاون بين لجنة مركز المرأة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والمقرر الخاص.

١٢ - وذكرت أن المرأة ما زالت تتعرض لأعمال العنف، والحروب والكوارث. ولا تزال ممارسة الختان مستمرة، ولا تزال عملية انتقاء نوع المولود قبل الولادة والاتجار بالفتيات والنساء والبغاء القسري واسعة الانتشار. وأعلنت أن الأفراد الذين يتفرغون لهذه التجارة يجب أن يلاحقوا وأن يسلموا، وانه ينبغي اتخاذ تدابير أخرى لمساعدة الضحايا من خلال كفالة الأمن والدعم لهم.

١٣ - وأعلنت ان التحرش الجنسي يشكل كذلك انتهاكا للحقوق الأساسية للمرأة. وأعربت عن سرور الوفد الهولندي للتدابير التي اتخذتها الأمانة العامة، لمنظمة الأمم المتحدة لمكافحة هذه العادة داخل المنظمة. وقالت إنه يجب على المؤسسات الكبيرة الأخرى أن تحذو حذوها كيما تستطيع المرأة أن تشعر على الأقل بالأمان في أماكن عملها.

١٤ - وأنهت كلمتها قائلة إنه يجب على المرأة أن تحسن من وضعها، وأن تنظم حياتها كما تراها، وأن تُحترم بوصفها فردا داخل مجتمعها المحلي.

١٥ - السيدة اشمامبيتوفا (قيرغيزستان): تناولت اقتراحات الأمينة العامة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وأشارت الى أن تحقيق الآمال التي أُعرب عنها في مؤتمر نيروبي، أثناء انعقاد المؤتمر في بيجينغ يعود بالفائدة على جميع الأمم وعلى جميع النساء.

(السيدة اشمامبيتوفا، قيرغيزستان)

١٦ - وأعربت عن تأييد وفد قيرغيزستان لاقتراح الأمين العام الوارد في تقريره (A/49/217-E/1994/103) بشأن إدماج معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وقالت إنه من الضروري مشاركة المرأة في عمليتي اتخاذ القرار والتنمية على السواء.

١٧ - كما أعربت عن سرور وفد قيرغيزستان للأنشطة الوطنية والإقليمية الوارد وصفها في تقرير الأمين العام المتعلقة بالأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (A/49/327). وأعلنت كذلك أن الوفد يشعر بالارتياح للتعاون القائم بين الأجهزة الرئيسية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية. وقالت إنه لا يمكن أن تكفل الدول، والمناطق والمجتمع الدولي النجاح لمؤتمر بيجينغ إلا بتوحيد جهودها.

١٨ - وقالت إنه كما أوضح تقرير الأمين العام بشأن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (A/49/587)، فإن نسبة النساء اللائي يشغلن وظائف خاضعة للتوزيع الجغرافي في الأمانة العامة تبقى أدنى من الهدف المنشود لعام ١٩٩٥. وذكرت أن ترقية النساء قليلة للغاية وأنهن لا يبلغن الرتبة ف - ٥ إلا نادرا. وأعربت عن رغبة وفد بلادها في هذا الصدد، في توجيه انتباه الأمين العام الى أن عدد المناصب التي تشغلها نساء ينتمين الى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ضئيل للغاية. وأعربت عن استعداد قيرغيزستان التام لأن تضع تحت تصرف الأمانة العامة موظفات ذوات كفاءة عالية، إلا أنه لم ترصد أي حصة لهذا البلد.

١٩ - وقالت إن قيرغيزستان تعتزم الانضمام قريبا جدا الى الدول الأطراف العديدة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي أورد تقرير الأمين العام إحصائية عنها (A/49/308).

٢٠ - واسترسلت قائلة إن وفد قيرغيزستان يعلق فائق الأهمية على تحسين وضع المرأة. وأضافت أن المرأة لعبت دوما دورا رئيسيا في مجتمع قيرغيزستان، نظرا لأنها تشغل عادة وظيفة ربة العائلة. وقالت إن النساء يمثلن أكثر من نصف سكان البلد. وأن ثلثي النساء يعشن في المناطق الريفية. وذكرت أن أكثر من ٨٠ في المائة من نساء قيرغيزستان قد أكملن تعليمهن الثانوي وأن عددا منهن قد حصلن على دراسات عليا. وأعلنت أن المرأة تشارك أيضا وبنشاط في التغييرات في كافة قطاعات المجتمع من خلال الجمعيات والمنظمات التي تديرها. وقالت إن هناك ممثلات من هاتين المنظمتين يشاركن في اللجنة الانتخابية التي أنشأها مؤخرا الرئيس اكاييف بغية الإشراف على انتخابات برلمان قيرغيزستان في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.

(السيدة اشمامبيتوفا، قيرغيزستان)

٢١ - واستطردت قائلة إن النساء القيرغيزيات، اللواتي يؤدين منذ سنوات دورا رئيسيا في التعليم والسياسة، يساهمن كذلك وبنشاط في التنمية الاقتصادية للجمهورية. وأعلنت أن عددا منهن يعمل بخاصة في القطاع التجاري. وأن النساء اللواتي يشغلن وظائف أدنى مرتبة يستفدن من برنامج دعم اجتماعي وطني وضعته الحكومة مؤخرا موضع التنفيذ.

٢٢ - وتابعت كلمتها قائلة إنه بالرغم من التقدم المحرز، فإن النساء تأثرن بشدة، لا سيما في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، بالصعوبات الاقتصادية الضخمة التي تشهدها قيرغيزستان. وذكرت أنه في حين أن القيرغيزيات يمثلن ٨٣ في المائة من العاملين، فإن ٧٧ في المائة منهن ما زلن اليوم بلا عمل. وقالت إنهن كن في الماضي يشغلن وظائف عدة في القطاع الاجتماعي، والصحة والتعليم، ولكن ميزانية القطاع الاجتماعي قد انخفضت بشدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وأعلنت أنه حتى لو كانت بقدرة المرأة الاعتماد على دعم عائلتها، فإنها تعاني كذلك من انخفاض الإعانات الاجتماعية التي كانت تستفيد منها سابقا، لا سيما في المناطق الريفية.

٢٣ - وقالت إنه علاوة على ذلك، ثمة ما يدعو للقلق للمخاطر الخاصة التي تتعرض لها المرأة في ميداني الصحة والبيئة. فحتى لو كانت فئة كبيرة من النساء ذات كفاءة عالية، فإن العديد من النساء يعملن في الزراعة. وذكرت أن لبن الأم، والأغذية والمياه معرضة للتلوث من جراء المبيدات التي تتعرض لها معا النساء وأطفالهن، الذين يبدأون في العمل في سن صغيرة في الحقول، ولا يستطيعون تلقي الدراسة المعتادة. وأعلنت أن ثمانين في المائة من الحوامل مصابات بفقر الدم. وأن معدل وفيات الرضع قد زاد ونسبة المواليد قد هبطت.

٢٤ - وأردفت قائلة إن العديد من النساء، خاصة في المناطق النائية، لا يحصلن على المعلومات الضرورية المتعلقة بتنظيم الأسرة، ولا بالرعاية المناسبة. وقالت إن الإجهاض الذي كثيرا ما يمارس، يعتبر غالبا وسيلة لتحديد النسل.

٢٥ - وقالت إن جمهورية قيرغيزستان التي تعتبر حساسة بصفة خاصة إزاء مواضيع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤، لا سيما الترابط بين الديمغرافيا، والتنمية المستدامة، والتعليم، والحالة الاقتصادية، وتحرير المرأة. وأعلنت أن جمهورية قيرغيزستان مصممة على تنفيذ برنامج العمل لمؤتمر القاهرة وتشعر بالارتياح لتمكنها من مواصلة التعاون في هذا المجال مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

(السيدة اشمامبيتوفا، قيرغيزستان)

٢٦ - وأعربت عن سرور قيرغيزستان كذلك لاحتمال مشاركتها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي سوف يعقد في بيجينغ في عام ١٩٩٥. وقالت إن هذا المؤتمر سوف يتيح الفرصة لعرض حصيلة السنوات العشر الماضية، واعتماد برنامج عمل خاص بتوعية الجماهير، ومشاركة المرأة في صنع القرارات، ومحو الأمية، والفقر، والصحة، والعنف، والآليات الوطنية، واللاجئين وآثار التكنولوجيا، وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها وتكون لها الأولوية بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠١ من أجل تحسين حالة المرأة وتعبئة مجمل السكان على جميع المستويات بغية تحقيق هذه الأهداف.

٢٧ - وأنهت كلمتها قائلة إنه حتى مع تعرض قيرغيزستان لمشاكل أثناء مرحلة التحول الاقتصادي هذه، فإن الحكومة والمجتمع القيرغيزيين قد دللا على إرادتهما في تحسين وضع المرأة وتأييد تطبيق المعايير الدولية لتحقيق هذا الغرض.

٢٨ - تولى السيد سيسي الرئاسة.

٢٩ - السيدة سبكانين (البوسنة والهرسك): أشارت إلى أن جمهورية البوسنة والهرسك، بعد أن قدمت اشعارها بالخلافة، هي طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إلى جانب جميع الصكوك الدولية الأخرى التي تحمي حقوق الانسان والحريات الأساسية. وقالت إن هذه الحقوق والحريات يحميها كذلك دستور الجمهورية وقوانينها التي تحظر أي نوع من التمييز وتكفل احترام مساواة النساء. وذكرت أن الأمهات والنساء العاملات في البوسنة والهرسك يستفدن علاوة على ذلك من نظام للرعاية ومن اعانات عديدة أخرى. وذكرت أنه بالاضافة إلى ذلك، فإن هناك اتجاه لتشجيع النساء على زيادة مستوى استقلاليتهن وللمشاركة في الحياة السياسية على قدم المساواة مع الرجال من خلال تحسين وضعهن المهني.

٣٠ - وقالت إن المرأة التي قتل عائل أسرتها خلال الحرب تستفيد من المساعدات التي تقدمها الدولة ومن دعم مختلف المنظمات الانسانية والجمعيات النسائية.

٣١ - وأشارت إلى أن مؤتمر بيجينغ سوف يعطي زخما جديدا للجهود المبذولة من أجل تحسين وضع المرأة. وقالت إنه نظرا للحالة المأساوية التي تسود البلد، فإن حكومة البوسنة والهرسك تعلق أهمية خاصة جدا على موضوع العنف الممارس ضد المرأة وعلى الآليات التي من شأنها أن تسمح بالقضاء عليه وهذا موضوع سوف يتناوله المؤتمر. وذكرت أن المدنيين هم الذين يشكلون الغالبية العظمى من ضحايا العدوان الذي تشنه القوات الصربية. وأن المصابين هم بصورة أساسية من الأشخاص المنتمين للفئات الأكثر ضعفا، وهم في الواقع من النساء والأطفال والمسنين.

(السيدة سبكانين، البوسنة والهرسك)

٣٢ - وأعربت عن ترحيب المجتمع الدولي لتحسن حالة المرأة في بعض البلدان. وقالت إن المرأة في بلدان أخرى لم تبدأ بالمطالبة بحقوقها إلا مؤخرا. ولكن المرأة في البوسنة والهرسك محرومة من حقها في التنمية. وفي المدن المحاصرة، تفتقر إلى الغذاء والأدوية، وقد دمر منزلها وتتعرض حياتها للخطر. وأعلنت أن النساء يشكلن نسبة ٦٠ في المائة من اللاجئين الذين يبلغ عددهم ٠٠٠ ٢٥٠ ١ لاجئ، والذين فروا من البوسنة والهرسك، ونسبة ٦٥ في المائة من المشردين داخل البلد (٠٠٠ ٢٢٨ ١ مشرد). وقالت إن من يفر منهن لسن بمأمن من الخطر. إذ كثيرا ما عليهن عبور مناطق الصراع المسلح حيث يعرضن أنفسهن للاعتداء أو الاغتصاب.

٣٣ - وأردفت قائلة إن النساء غير الصربيات، وغالبيتهن من المسلمات، شكلن هدفا بصفة خاصة لإبادة الأجناس التي تمثلت في عمليات الاغتصاب الجماعي والمنتظم. وذكرت أن تقارير لجنة الخبراء، والمقرر الخاص، والمنظمات الانسانية العديدة وغير الحكومية تشير إلى أن الاغتصاب سلاح وضع في خدمة الحرب من أجل بث الرعب واذلال الأمة في مجملها.

٣٤ - وأشارت إلى أن وفد البوسنة والهرسك، وهو يعرض الحالة في عام ١٩٩٣، يأمل في أن يتخذ المجتمع الدولي التدابير اللازمة من أجل وضع حد للعنف الذي يطلق عنانه أمام أعينه، في قلب أوروبا. وقالت إن الاعتداء ما زال مستمرا على النساء من جميع الأعمار. ودخل التطهير العرقي مرحلته النهائية في الأقاليم الشمالية للبوسنة التي تسيطر عليها القوات الصربية، وأعمال المضايقة والاغتصاب والتعذيب والقتل مستمرة. وأشارت إلى أنه في ما يسمى بالمناطق "الآمنة" التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ما زال السكان يعيشون في رعب خشية وقوع غزو تقوم به القوات الصربية، التي قد أسقطت بيهاتش وغورازده.

٣٥ - وقالت إن ممارسة العنف المنتظم قد طالت النساء حديثات السن والمسنات جدا. وذكرت أنه جرت الاستهانة بجميع الصكوك الدولية القائمة وأنه لا يوجد أي صك من شأنه معاقبة بعض الجرائم المرتكبة، مثل الحمل بالإكراه.

٣٦ - وأعلنت أن مفوضية الدولة لجمهورية البوسنة والهرسك قد أحصت ٠٠٠ ٢٥ حالة اغتصاب، غير أنه يصعب تحديد عددها بالضبط نظرا للصدمة التي يعيشها الضحايا. وأضافت أن الاغتصاب يمارس أيضا في المعسكرات المئتين الموجودة في الأراضي المحتلة التي رحلت إليها النساء جماعيا. وذكرت أن نساء عديدات قتلن بعد أن تم اغتصابهن وقد أحصت المفوضية ٢٠٠ منهن. وهناك نساء أخريات إما أنهن اختفين أو أنهن انتحرن.

(السيدة سبكانين، البوسنة والهرسك)

٣٧ - وتابعت كلمتها قائلة إن عمليات الاغتصاب الجماعية هذه قد تم الإعداد لها بدقة وليست بأي حال من الحوادث العرضية المرتبطة بحالة الحرب. وذكرت أنه من الواضح وفقا للشهادات العديدة التي أكدها المقرر الخاص، تلقت القوات المعتدية أمرا باغتصاب النساء والفتيات أمام أعين أسرهن بغية اذلالهن بأكثر الطرق وحشية.

٣٨ - وأعلنت أن نتائج عمليات الاغتصاب هذه رهيبة سواء على المستوى الجسدي - إذ قد تكون خطورة الجروح سببا للاصابة بالعقم - أو على المستوى النفسي. وتساءلت كيف يمكن للضحايا الاضطلاع بدورهن في المجتمع وداخل أسرهن بعد صدمة نفسية من هذا النوع.

٣٩ - وقالت إن حكومة البوسنة والهرسك قد اتخذت التدابير اللازمة لتقديم المساعدة المالية والطبية والنفسية للنساء ضحايا هذا العنف. وهكذا تم انشاء خدمات الدعم النفسي والاجتماعي في سراييفو وزينيتشا، غير أنها لا تكفي لتلبية الاحتياجات التي تتزايد باستمرار كلما استمرت عمليات الاعتداء.

٤٠ - وقالت إنه يجب الرد على الجرائم المرتكبة حتى يمكن إعادة إقرار النظام الأخلاقي والسياسي في المجتمع. وأعلنت أن بعض الضحايا بحاجة إلى التزام الصمت، لا بل وحتى إنكار وقوع الاعتداء الذي تعرضن له في وقت ما، غير أنه من المهم أن يشاركن في ملاحقة المعتدين عليهن بغية استعادة توازنهن وإعادة إقرار الأسس الأخلاقية لمجتمعهن. وذكرت أن عمليات الملاحقة التي طال انتظارها والتي بدأت بها المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، والتي شكلت وفقا لقرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣)، تشكل مرحلة فائقة الأهمية من مراحل العملية المعدة لتحقيق هذه الغاية.

٤١ - وأعربت عن أمل العديد من الجماعات النسائية والمنظمات غير الحكومية التي تقوم بتجميع الشهادات عن الجرائم المرتكبة خلال الحرب، في أن تتخذ المحكمة ما يلزم من التدابير بغية أن تخضع عمليات الاغتصاب لتحقيقات متعمقة مثل الانتهاكات الأخرى. وهي تأمل كذلك في أن يكون أعضاء المحكمة مؤهلين وأن يتلقوا التوجيهات المناسبة بغية القاء الضوء على هذه الجرائم، وفي أن تنظر في عمليات الاغتصاب وغيرها من أعمال العنف الجنسي وأن تعاقب عليها باعتبارها أحد أشكال التعذيب وجريمة من الجرائم الأكثر خطورة. وقالت إنه من هذا المنظور، قُدمت توصيات بتعيين نساء حاصلات على تدريب متخصص في ملاك موظفي مكتب المدعي العام والمحكمة. وأشارت إلى أنه يجب أن تحصل هذه الأجهزة على الاعتمادات اللازمة كيما تضطلع بمهامها بأقصى سرعة ممكنة. وذكرت أن وفد البوسنة والهرسك يدعو، بناء على ذلك، الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية تقديم تبرعات لتحقيق هذا الغرض ووضع خبراء تحت تصرف مكتب المدعي العام والمحكمة. وأعلنت أنه تمت كذلك التوصية بتعزيز تدابير الحماية والدعم لشهود العيان والضحايا خلال المحاكمة. وحسب الإشارة الواردة في تقرير المحكمة الدولية (A/49/342)، لم تتمكن الشعبة المعنية بتقديم المساعدة الى الضحايا والشهود في

(السيدة سبكانين، البوسنة والهرسك)

الاضطلاع بمهامها على أكمل وجه من جراء نقص الموارد والموظفين ذوي الخبرة. وقالت إنه ينبغي أخيرا كفالة إعادة إدماج الضحايا في المجتمع وتعويضهم.

٤٢ - واستطردت قائلة إن هذه الاقتراحات تستحق أن تلقى فائق الاهتمام. وأعربت عن أمل وفد البوسنة والهرسك في أن يتم اعتمادها. وأشارت الى أنه لن تنتهي مع ذلك آلام ضحايا العنف إلا عند إقرار سلام عادل، عندما يصبح هؤلاء الأشخاص غير مضطرين للعيش في ظل الخوف من الموت أو من رؤية أقربائهم يختفون.

٤٣ - وأعلنت أن هذا هو السبب الذي من أجله تواصل حكومة البوسنة والهرسك تأييدها للخطة التي اقترحها فريق الاتصال. وأعربت عن أسفها لعدم احترام أعضاء هذا الفريق، رغم إيمانهم بالسلام والعدالة، للالتزامات التي تعهدوا بها إزاء جمهورية البوسنة والهرسك والميثاق. وانهت كلمتها قائلة إنه إذا كانت المنظمة غير قادرة على حماية الحقوق القانونية والأدبية للدول الأعضاء ـ لا سيما الدول الصغيرة ـ والواردة في الصكوك الدولية، فمن يستطيع الاضطلاع بهذا الدور؟

٤٤ - السيد أوش (كمبوديا): قال إن النهوض بالمرأة يجب أن يطبق في القطاعات الاجتماعية، والاقتصادية والقانونية كيما تتاح لها فرصة التمتع بنفس حقوق الرجل وامتيازاته. وقال إنه في كمبوديا، دمرت سنوات الحرب التي تزيد على العشرون جميع الأسس الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية للبلد، وأسفرت سياسة الإبادة التي اتبعها الخمير الحمر عن مجازر وحشية ومنتظمة طالت أكثر من مليوني كمبودي بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٩. وأعلن أن إعادة الديمقراطية منذ الانتخابات الحرة التي جرت في أيار/مايو ١٩٩٣ قد أحيا عملية إعادة البناء. واسترسل قائلا إن الخمير الحمر الخارجين على القانون يواصلون، مع ذلك، أنشطتهم في التدمير والمذابح، ليس بحق شعبهم فحسب، بل أيضا بحق السواح الأجانب. وقال إن ما ارتكبوه من انتهاكات لا تحصى لحقوق الإنسان، وبصورة خاصة لحقوق المرأة، قد ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (A/49/635).

٤٥ - وقال ممثل كمبوديا إن النساء يشكلن أكثر من ٦٠ في المائة من السكان نتيجة للحرب. لذلك تقع على كاهلهن بصورة أساسية مسؤولية العناية بالأطفال، والأعمال المنزلية والانتاج الغذائي. وإن المرأة هي المساهمة الكبرى في اقتصاد البلد وهي التي تتولى مسؤولية النفقة داخل المنزل بصورة تقليدية.

٤٦ - وتابع كلمته قائلا إنه ليس ثمة ما يدعو للعجب إذن في حالة الفقر المدقع التي تعيش فيها المرأة في كمبوديا. وذكر أن التعليم لدى المرأة أدنى مستوى من التعليم لدى الرجل، بفعل تزاوج العوامل الاقتصادية والاجتماعية. وإن مسؤولية حماية مصالح المرأة كانت تقع، منذ عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٩٣، على عاتق رابطة النساء الكمبوديات، وهي منظمة شعبية حكومية تأتي في مقدمة شبكة قائمة في البلد كله،

(السيد أوش، كمبوديا)

ولكنها تفتقر الى الموارد البشرية والمادية اللازمة كيما تضطلع بولايتها. وأعلن أن دورها قد أوكل من الآن فصاعدا الى أمانة جديدة، تنقسم الى إدارات ثلاث (حقوق المرأة، وصحة المرأة، والمرأة والتنمية) وهي ممثلة على المستوى المركزي، ومستوى المقاطعات والمستوى المحلي. غير أن الجهود الوطنية مع ذلك غير كافية. وقال إنه منذ عام ١٩٨٥، يقوم عدد متزايد من المنظمات الدولية غير الحكومية، وفي الفترة الأخيرة، بعض المنظمات الحكومية الدولية الكمبودية، بتخصيص أنشطة للمرأة في إطار برامج تنمية المجتمعات المحلية، وبصورة رئيسية على مستوى البلدات الريفية. وأعلن أن الأمر يتعلق بتدخلات اقتصادية (القروض المولدة للدخل)، وبرامج تعليمية (محو الأمية، والتأهيل المهني، ومعلومات بشأن الصحة، والوقاية الصحية والتغذية) وخدمات اجتماعية (إما مشاريع مشتركة أو استشارات في المناطق الحضرية).

٤٧ - وأردف قائلا إن المرأة الكمبودية نجحت في التقدم على جميع الجبهات رغم وجودها في مجتمع وضع الرجل تصميمة ويتولى قيادته. وأردف قائلا إن الغالبية الساحقة من النساء قد شاركن في عام ١٩٩٣ في انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية التأسيسية الـ ١٢٠. وذكر أن حكومة كمبوديا الملكية مدركة لالتزاماتها تجاه المرأة بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي مصممة على تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية من أجل النهوض بالمرأة، لذلك فهي تضاعف من جهودها على جميع المستويات المؤسسية بغية الدفاع عن مصالح المرأة والقضاء على جميع التدابير التي تنطوي على التمييز ضدها، في القانون وفي الواقع على السواء. وأعلن أن الدستور السياسي الجديد الذي أصدرته الجمعية الوطنية في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ يتضمن ٢٠ مادة مخصصة لتعزيز حقوق المواطنين والدفاع عنها ولواجباتهم؛ وللاحترام التام لحقوق الإنسان، والمرأة والطفل، مثلما حددها ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات ذات الصلة.

٤٨ - واسترسل قائلا إن أعمال الحكومة الكمبودية في هذا الميدان قد أفادت من المساعدات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية الدولية، والمؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، لا سيما صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الذي يساهم الى حد كبير منذ الفترة السابقة لانتخابات ١٩٩٣، في إدماج المرأة في عملية التنمية والحياة السياسية. وقال إن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قد قدم، علاوة على ذلك، وبالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مساعدات هائلة لإعادة إدماج أكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ لاجئ، فضلا عن المشردين داخل البلد. وذكر أن الصندوق قد قدم أيضا المساعدة الى أمانة لجنة مركز المرأة.

٤٩ - وأنهى كلمته معربا عن شديد امتنانه لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للمساعدة القيمة التي قدمها للكمبوديين وأعرب عن شكره لجميع المنظمات غير الحكومية الدولية لاستمرارها في تقديم العون المادي والمعنوي.

٥٠ - السيدة عطا (نيجيريا): أشارت إلى أهمية النهوض بالمرأة بالنسبة لمسألة حقوق الانسان بكاملها، وتعزيز القدرات، والاستخدام الأمثل للموارد المخصصة للتنمية المستدامة. واستخلصت من بين شتى الكلمات النقاط التي أثارت اهتمام وفدها: الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وضرورة اتخاذ تدابير عملية من أجل كفالة عدم تهميش المرأة والنهوض بها؛ وأهمية الدور الذي يتحتم على صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة تأديته من أجل زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات وفي تنفيذ برامج التنمية على المستويات المحلية والوطنية والاقليمية والدولية؛ وقبول الفكرة التي مؤداها أن تعزيز القدرات لما فيه مصلحة المرأة يعتبر عاملا حاسما من أجل كفالة مستقبل أفضل للبشرية؛ وتوافق الآراء بشأن ضرورة منع ممارسة العنف ضد النساء.

٥١ - وقالت ممثلة نيجيريا إن ما حدث مؤخرا من إدراك منظومة الأمم المتحدة والمجتمع لضرورة النهوض بالمرأة، المقترن بالمشاركة الجديدة التي تنشأ بين الأجهزة الرسمية والمنظمات غير الحكومية، والقطاعين الخاص والعام، ينبئ ببرامج إنمائية تتمحور حول المرأة. وأكدت مع ذلك من جديد أن الجهود في هذا الصدد يجب أن تنزع إلى كفالة استقلالية المرأة الاقتصادية. وذكرت أنها تدعو بنـاء على ذلك إلى القيـام بكل ما هو ضروري من أجل ضمان تساوي الفتاة في الوصول إلى جميع الإمكانيات والموارد. ولقد أشادت في هذا الصدد بالأعمال التي تجرى في إطار لجنة اليونسكو/اليونيسيف المشتركة المعنية بالتعليم. وقالت إنها تشدد على القضاء على جميع التدابير التمييزية ضد المرأة على جميع مستويات التأهيل المهني. وأكدت الدور الرئيسي الذي يجب أن تضطلع به المنظمات غير الحكومية والأجهزة الاعلامية لتحقيق هذه الغاية.

٥٢ - وأعربت عن سرور الوفد النيجيري للإشارة إلى المساعدات التي تقدمها اللجنة الوطنية النيجيرية من أجل المرأة إلى مجموعات من النساء من أجل اقامة مشاريع للتنمية الاقتصادية. وقالت إن الحكومة قد أنشأت لجنة تحضيرية وطنية فائقة النشاط وقد قدمت بالفعل تقرير نيجيريا إلى أمانة المؤتمر، وذلك لكي تسهم في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وقالت إذا كانت المرأة النيجيرية متخلفة جدا بالمقارنة بالرجل وفقا لغالبية مؤشرات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، إلا أنها مع ذلك تشارك بفعالية في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وذكرت أن المجلس الوطني للاتحادات النسائية، الذي يضم أكثر من أربعين رابطة مهنية نسائية، يؤدي دورا هاما في تعزيز الرابطات الأعضاء فيه وفي النهوض بالمرأة الريفية. وذكرت أنه يعرف المرأة بالامكانيات المتاحة أمامها من أجل أن تصبح عضوا مسؤولا وكاملا في مجتمعها المحلي. وذكرت أنه يحث المرأة النيجيرية الريفية، التي تبرع عادة في الزراعة والتجارة الصغيرة، على تحسين كفاءاتها من خلال تعليم الكبار والحركة التعاونية.

٥٣ - واسترسلت قائلة إن برامج الائتمان المصرفي تسمح لسكان الريف علاوة على ذلك بالاضطلاع بأنشطة منتجة. وأعلنت أن هذه التدابير قد ساهمت في رفع مستوى المركز الاجتماعي للعديد من الريفيات اللواتي أثبتن امتلاكهن لروح المبادرة. وأعلنت أن تنمية فرص الحصول على الائتمان المحلي والمبادرة الشخصية مستمران ويتسع نطاقهما.

(السيدة عطا، نيجيريا)

٥٤ - واسترسلت قائلة إن المشاركة الفعالة للوفد النيجيري في اجتماع داكار (السنغال) التحضيري الإقليمي الافريقي يشهد على الأهمية التي تعلقها الحكومة الاتحادية والمنظمات غير الحكومية النيجيرية على المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وقالت إنه ينبغي التشديد، أثناء التحضير لهذا المؤتمر، على البرامج التي من شأنها أن تتيح للمرأة الاشتراك بمزيد من الفعالية في أنشطة التنمية. وقالت إنه لمن دواعي الارتياح أن يلاحظ في هذا الصدد أن عددا كبيرا من الدول الأعضاء قد قام إما بالتوقيع أو بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٥٥ - وأردفت قائلة إن الوفد النيجيري يعرب عن تقديره للبلدان الصديقة، ولمنظومة الأمم المتحدة، وللوكالات المتخصصة، وللبرامج، وللصناديق، وللمنظمات غير الحكومية، التي قامت بصورة ثنائية أو متعددة الأطراف، بمساعدة بلدها على تنفيذ المشاريع المحلية للنهوض بالمرأة. وأعربت عن سرورها للجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل إدماج احتياجات المرأة في برامج التعاون التقني. وذكرت أنها تشجع تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات من أجل تخطيط البرامج وتنفيذها، على الأصعدة المحلية والوطنية والاقليمية والدولية، وذلك بغية الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة. ودعت علاوة على ذلك إلى اتباع نهج متكامل بدلا من النهج المنتظم من أجل تصور المانحين المحتملين للبرامج المخصصة للمرأة.

٥٦ - وقالت إن الوفد النيجيري يعتبر أن صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة هو المحرك الفعلي للنهوض بالمرأة. وأعربت عن سرور الحكومة الاتحادية لنيجيريا لاستضافة المكتب دون الاقليمي لصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة الخاص بافريقيا الغربية. وقالت إن الحكومة سوف تواصل مساعدته بدون أي تحفظ، وتنوي، في جو من التفاؤل، تنفيذ برامجه الخاصة بالنهوض بالمرأة للمنطقة دون الاقليمية. وأعربت عن أسف وفدها على ذلك لأن ميزانيتها البالغة ١١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لا تكفي لتلبية تطلعات المرأة الريفية، التي تعتبر من أفقر الفقراء. ورأت أنه يجب على جميع الحكومات البحث عن اعتمادات إضافية من أجل افساح المجال أمام صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة لتمويل البرامج الأساسية التي تقترحها المرأة بنفسها.

٥٧ - وأضافت قائلة إن الوفد النيجيري يعتقد أنه يجب إعادة النظر في الدمج المقترح للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة. إذ أنه يرى أن مسألة التكلفة، التي تكمن وراء هذا الاقتراح، لم تقم على أساس واضح. وذكرت أن الوفد يطالب مع ذلك بعدم التضحية بالنهوض بالمرأة بحجة اعادة التنظيم. إذ أنه مهما يكن الحل المطروح، فيجب عدم حرمان المرأة من الخدمات المفيدة التي قد يتمكن هذان الجهازان التابعان للأمم المتحدة من تقديمها لو أنهما امتلكا الوسائل المطلوبة.

(السيدة عطا، نيجيريا)

٥٨ - وقالت إن على منظمة الأمم المتحدة أن تعمل وفقا للإعلانات التي وضعتها والتي تتعلق بترقية المرأة إلى مناصب صنع القرارات. وأعربت ممثلة نيجيريا عن أسفها لعدم حصول المرشحة الوحيدة التي تمتلك المؤهلات، والخبرة، والفعالية، والتخصصات المطلوبة، على التأمين اللازم أثناء الانتخابات التي جرت داخل جهاز هام تابع للأمم المتحدة. وقالت في نهاية كلمتها إن الوقت قد حان كي تعمل الأمم المتحدة بصورة مترابطة، وذلك إذا أرادت أن تؤخذ إعلاناتها بشأن الانصاف والمساواة بين الجنسين على محمل الجد.

٥٩ - السيد مواكاواجو (جمهورية تنزانيا المتحدة): أشار إلى أنه تم إحراز تقدم ملحوظ في تطبيق استراتيجيات نيروبي التطلعية ولكن تحظى المرأة على الدوام في جميع أنحاء العالم بمركز أوفى في المجتمع ويعود ذلك بصورة أساسية إلى العوائق الهيكلية التي تعزز عدم المساواة بين الجنسين في جميع الميادين. ولذلك فإنه من المؤمل في أن تشير خطة العمل التي سوف يعتمدها المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والتي سيكون موضوعها النضال من أجل تحقيق المساواة والتنمية والسلم، إلى السبيل الذي يجب اتباعه من أجل المساعدة على إدماج المرأة. وقال إنه في افريقيا وفي البلدان النامية الأخرى ، ينجز هذا الادماج عن طريق مكافحة الفقر، والوصول إلى التعليم، والصحة وللخبرة التقنية، والعمل والمشاركة الاقتصادية، والقضاء على العنف وعلى آثار النزاعات المسلحة التي تقع المرأة ضحية لها. وذكر أن جميع هذه الأنشطة ليست غاية في حد ذاتها، إنما هي وسيلة للتوصل إلى النهوض التام بالمرأة وإلى إعمال جميع حقوقها.

٦٠ - وقال إن النزاعات السائدة في جميع أنحاء العالم تقريبا والتي تصيب المرأة والطفل، تثير بالفعل شعورا بالإحباط الشديد لدرجة الاعتقاد بأن عملية إقامة الديمقراطية وتحقيق الإصلاح سوف يترجمان إلى إحراز تقدم على صعيد المساواة والتنمية. وقال إنه في ضوء المناخ الحالي للانفراج العالمي، فإنه يجب على البلدان أن تعيد النظر في نفقاتها العسكرية بطريقة تؤدي إلى زيادة تخصيص اعتمادات للخدمات الاجتماعية، ولا سيما لإدماج المرأة في التنمية، إذ أنه من غير الممكن وجود ديمقراطية حيث يسود عدم مساواة بين الجنسين، والتمييز ضد المرأة، والفقر.

٦١ - واسترسل قائلا إن النهوض بالمرأة، لا سيما المرأة الافريقية، لا يمكن فصله عن التنمية الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية، على الصعيد العالمي. وذكر أن العبء الثقيل المتمثل في خدمة الديون والتدفق الهائل لرؤوس الأموال إلى الشمال، الأمر الذي يترك اقتصادات الجنوب في حالة نزف دائم، تترتب عليها آثار بالنسبة للظروف المعيشية للمرأة والطفل. وقال إن جمهورية تنزانيا المتحدة تحث لذلك المجتمع الدولي على اتخاذ التدابير الواجبة بغية تقويم هذا الوضع، لا سيما من خلال مراجعة نظام التكيف الهيكلي.

(السيد مواكاواجو، جمهورية تنزانيا المتحدة)

٦٢ - وقال إنه ينبغي للأمانة العامة للأمم المتحدة أن تكون المثال الذي يحتذى به وأن تكون البادئة بتطبيق القرارات المتخذة من أجل النهوض بمركز المرأة، وفقا لمبدأ المساواة بين الجنسين المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وذكر أنه مما يثير القلق الاقرار بأن المعدلات التي حددتها الجمعية العامة لتمثيل النساء في الأمانة العامة للأمم المتحدة لن يمكن بلوغها في عام ١٩٩٥. وأضاف أن الأمل معقود في أن تأتي خطة العمل الاستراتيجية الجديدة من أجل تحسين وضع المرأة في الأمانة العامة. (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) بالنتائج المرجوة، وفي أن يولى اهتمام خاص في اطار تطبيقها بالنساء القادمات من بلدان افريقيا وغيرها من البلدان النامية.

٦٣ - وأنهى ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة كلمته بقوله إن النهوض بالمرأة يجب أن يكون عنصرا هاما في الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأمم، إلا أنه طالما أن نصف البشرية يقع ضحية للتمييز وعدم المساواة، فإن العالم لن يستطيع ادعاء العيش في سلام وأمن مستدامين.

٦٤ - السيد كونيغ (ألمانيا): تحدث باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأشار إلى أن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي تتهيأ له هذه البلدان بنشاط يتزامن مع برنامج العمل الثالث للاتحاد بشأن تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل وبداية برنامج العمل الرابع. وأعرب عن أمل الاتحاد الأوروبي، في أن تتيح هذه المناسبات المجال للتفكر العميق ولتبادل الخبرات بين النساء الأوروبيات ونساء مناطق العالم الأخرى.

٦٥ - وقال إن اللجنة قد قامت، من أجل التحضير للمؤتمر العالمي، بعقد مؤتمر استشاري في توليدو، في نيسان/أبريل ١٩٩٤، بالتعاون مع معهد المرأة بغية تقييم تطور الحالة في البلدان الأعضاء في الاتحاد خلال السنوات العشر الماضية، والقاء الضوء على وحدة الرأي وتقديم الاقتراحات للمستقبل. وذكر أن هذا المؤتمر الذي ضم وفودا من الدول الأعضاء وخبراء شتى قد اختار كموضوع ذي أولوية، يناقش مع المنسقين الوطنيين للمؤتمر العالمي، المرأة والاقتصاد، والمرأة والتضامن، ومشاركة المرأة في الحياة العامة، أي المسائل التي تمس النساء في العالم أجمع. وأعلن أن اللجنة قد أصدرت بعد مؤتمر توليدو وثيقة عمل عرضت النتائج التي توصلت إليها جلسات العمل وأوجزت السياسة التي يتبعها الاتحاد والتدابير التي يتخذها منذ انعقاد المؤتمر الذي كلف ببحث نتائج عقد الأمم المتحدة للمرأة في نيروبي وتقييمها. وقال إن الحصيلة كانت إيجابية إذ وضعت مجموعة القوانين واتخذت تدابير أخرى بشأن المساواة وجرى الاضطلاع بكمية كبيرة من مشاريع البحث، وجرى تنظيم المؤتمرات، وتحرير منشورات تهدف إلى التزويد بالمعلومات وإغناء النقاش. وذكر أنه بالإضافة إلى ذلك فإن المواقف إزاء مسألة المساواة بين الرجل والمرأة قد تحسنت إلى حد كبير وأن النساء قد خطون خطوات كبيرة في سوق العمل، فإن بعضا منهن يشغلن مناصب ذات مسؤولية كبيرة، وهذا أمر كان من غير المعقول تصوره قبل عشر سنوات.

(السيد كونيغ، ألمانيا)

٦٦ - واسترسل قائلا إن الدول الأعضاء في اللجنة تمكنت خلال انعقاد المؤتمر الاقليمي في فيينا من اجراء محادثات مع دول أعضاء أخرى في اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وأعرب عن تأييد اللجنة لبرنامج العمل الإقليمي الذي اعتمد في فيينا، وعن اعتقادها، بأنه يجب متابعة الخطوات المتخذة كما ينبغي، وتقييمها، وأنه من أجل تحقيق ذلك الغرض، ينبغي أن تركز خطة العمل للمؤتمر العالمي في صيغتها النهائية على عدد صغير من المسائل المحددة بوضوح والمختارة بعناية.

٦٧ - واسترسل قائلا إن اللجنة قد أصدرت منذ الاجتماع الأخير للجنة الثالثة، وثيقتين أكدتا على أن تعزيز تكافؤ الفرص ليس قضية عدالة اجتماعية وحسب انما هو ضرورة إذا ما أريد تحسين الحياة الاقتصادية. وقال إن برنامج العمل الذي اعتمد اثناء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية شدد هو أيضا على هذا الجانب. وذكر إن الإنصاف والعدالة يتطلبان بالتأكيد وضع حد للتمييز والكف عن الإجحاف بالمرأة، ولكن المجتمع يستطيع الإفادة من هذا المنهج على الصعيد العملي. وقال إن الوثيقة الأولى عبارة عن كتاب أبيض بعنوان "النمو، والقدرة التنافسية والعمل" وتعزى كتابته إلى المخاوف التي يثيرها مستوى البطالة في الاتحاد الأوروبي. أما الوثيقة الثانية فهي كتاب أخضر يتناول السياسة الاجتماعية الأوروبية: خيارات للاتحاد، الذي أقر فيه بأن التغييرات الهيكلية تنعكس على التوازن بين الجنسين في الأنشطة الاقتصادية، مما يتيح إمكانيات ومخاطر في آن معا. وذكر أن هذا الكتاب يوضح أن اللجنة تضطلع بسلسلة من التدابير في ميادين ثلاثة: إزالة التمييز العنصري من سوق العمل، وتعزيز قيمة عمل المرأة، والتوفيق بين العمل والحياة الأسرية، والتعجيل بمشاركة المرأة في عملية صنع القرارات.

٦٨ - وأردف قائلا إن اللجنة على قناعة بأنه لا يمكن تحقيق هدف المساواة إلا إذا شاركت المرأة بصورة سريعة ومتزايدة في عملية اتخاذ القرارات في جميع قطاعات المجتمع. وقال إنه يلاحظ في هذا الصدد أن خمسة أعضاء من الأعضاء العشرين المعينين في اللجنة هم من النساء، وأن عدد النساء الأعضاء في البرلمان الأوروبي الذي انتخب في حزيران/يونيه ١٩٩٤ قد زاد بنسبة ٧ في المائة. وذكر أن شبكة خبراء اللجنة المعنية باتخاذ القرارات قد وضعت قبل الانتخابات شتى الشعارات والأفكار من أجل تشجيع المنظمات النسائية والأفراد على المشاركة بنشاط في هذه الأعمال وقد لاحظ الاتحاد الأوروبي بارتياح أن بعضا من هذه الشعارات قد استشهد به في منظمة الأمم المتحدة خلال اليوم الدولي للمرأة في شهر آذار/مارس.

٦٩ - وقال إن اللجنة تدرك تماما أنه يجب إيجاد إطار قانوني صلب من أجل تطبيق مبادئ تكافؤ الفرص. وقال إن هذا الإطار موجود فعلا على مستوى الجماعة الأوروبية، ولقد عزز كذلك من خلال قرارات اتخذتها محكمة العدل الأوروبية. وأضاف أنه من أجل افساح المجال أمام الوصول الى هذه الكميات الهائلة من المعلومات، تعد اللجنة موسوعة من ١٥ جزءا خاصا بالقوانين والأحكام القضائية في مجال المساواة في كل دولة من الدول الأعضاء وفي الاتحاد في مجمله.

(السيد كونيغ، ألمانيا)

٧٠ - واسترسل قائلا إن اللجنة تدرك تماما أنه مع العولمة المتزايدة للاقتصاد العالمي وترابطه، يتزايد ارتباطها بشركائها في التنمية ويجب عليها بناء على ذلك أن تشجع التضامن مع نساء العالم النامي، اللواتي، بالإضافة الى مشاكلهن المماثلة لمشاكل النساء الأوروبيات، يعانين من مشاكل خاصة بهن. وأعلن أن مجلس الوزراء الأوروبيين قد كرر عدة مرات أنه ينبغي أن تشارك المرأة في جميع برامج التعاون من أجل التنمية على قدم المساواة مع الرجل.

٧١ - وأردف قائلا إن اللجنة قد حرصت بذلك على إدراج هذه المبادئ في اتفاقية لومي الأخيرة. وقال إن مجلس التعاون من أجل التنمية على بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية قد أصر في لائحة وضعت مؤخرا على ضرورة تجنب ترك البرامج الانمائية الكبيرة لآثار سلبية على المرأة، وضرورة تعزيز المشاركة المتكافئة للمرأة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وفي اتخاذ القرارات. وذكر أن استراتيجية اللجنة تهدف من جهة الى زيادة الانتاجية ومكاسب المرأة عن طريق مساعدتها على تحسين امكانية حصولها على بعض الخدمات (القروض، والتكنولوجيا والموارد الطبيعية ومن بينها الأرض) ومن جهة أخرى إلى تنمية رأس المال البشري على المدى البعيد بفعل الاستثمار في أنشطة شتى (محو الأمية، والتعليم، وتحسين التغذية، والرعاية الصحية، والوقاية الصحية) والسماح للمرأة باستخدام طاقتها الخاصة وقدرتها على اتخاذ القرارات. وأنهى كلمته قائلا إن اللجنة قد اتخذت عددا من التدابير العملية من أجل ضمان احترام هذه المبادئ وهي تنوي متابعة جهودها في هذا المسار وتكثيفها.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠